ندب النبي صلى الله عليه وسلم الى الاكتحال والصوم يوم عاشوراء وفي الروضة
انهما اختلفوا في اكتحال يوم عاشوراء فقال بعض محررينا عليه السلام من اكتحل
يوم عاشوراء لم ترمد عيناه ابدا وقال قاضيخان لا باس به بل هو مستحب لما مر من الحديث
في الظاهرية هو المختار وقال بعض لا يجوز لان يزيد بن معاوية اكتحل يوم حسين رضي الله عنه
في ذلك اليوم وقيل بل اكتحل لانه ليقوى عينه فينظر الى حسين القتيل وسيح فان تواه
او قرب الى الفناء عجز عن الصوم يقال عجز بفتح الجيم يعجز بكسرها وحكى الاصمعي وغيره
عكس ذلك والاول هو اللغة الفصيحة التي بها ورد القرآن يا ويلتا اعجزت ذكره
النووي والجملة صفة كاشفة افطر واطعم خلافا لمالك رح لكن يوم مسكينا كالفطرة
نصف صاع من بر او صاعا من زبيب او تمر او شعير على ما سبق وقال الشافعي رح
ان من لا يقدر على الصوم لكبر او مرض لا يرجى به برؤه لا يجب عليه الصوم الا انه يلزمه
الفدية عن كل يوم بمد من طعام في اصح القولين ولا يلزمه في الاخر كذا في التبيين
ويفهم ان الشيخ صام ايام افطر فيها ان قدر عليه فان العدية خلف الصوم عند استمرار
العجز فلا يتحقق القدرة ببطل الخليفة وامراة حامل او مرضع في الصحاح سمي امراة مرضعا اي
ولدتها ضعوان وضعتها بارضاع الولد قلت مرضعة خافت على نفسها او ولدها كما هكذا اطلق
في الكافي والهداية وفتاوى قاضيخان والخلاصة وغيرها في الذخيرة ان المراد بالمرضع
سوالظئر لوجوبه عليها بالاجارة واما الام فليس عليها الا ارضاع الا اذا عجز الاب
عن الاستيجار الظئر قال المصنف رح لو كان حل الافطار بناء على وجوب الارضاع بعقد
الاجارة لو كان قبل رمضان حل الافطار ولو كان في رمضان ينبغي ان لا يحل الافطار
ان لا تجب عليها الاجارة الا اذا دعت اليها ضرورة اما الام فلا تحل لها الافطار الا اذا
تعينت هي تجب عليها الارضاع فتحل الافطار وحريص خاف زيادة مرضه باجتهاده او بخبر طبيب
مسلم وعن ابي حنيفة كل مريض يباح له الصلوة قاعدا لا باس له ان يفطر والاول رواية

الطحاوي



الطحاوي وهو ظاهر الرواية والمعتبر عند الشافعي رح خوف الهلاك او قوت العضو
كما في التبيين والمسافر وافطر وافضى اي هو لاء المذكورون وكذا الذي باذاء العبد
وخائفا ضعفه والامة التي ضعفت في الخدمة بحيث خافت على نفسها ذكره قاضيخان
وغيره والمسافر الذي نسي شيئا في منزله فدخله فاكل ثم خرج عليه القضاء والكفارة
قياسا لانه مقيم عند الاكل قال قاضيخان وبالقياس ناخذ فلا فدية عليهم في المختار ان اصح
قولي الشافعي رح انها تلزم على الحامل والمرضع عند خوفهما على الولد وفي التبيين
ان في الفدية ثلثة اقوال احدها انها تجب عليهما عن كل يوم مد من الطعام والثاني
انها تجب على المرضع دون الحامل وصوم مقر لا يضر احب عندنا وعند الشافعي رح
الفطر افضل عند اصحاب الظواهر لا يجوز الصوم في السفر وان صح المريض او اقام
المسافر ثم مات المريض او المسافر فقدي وارثه ما فات عنه ان عاش المريض او
المسافر بعد اي بعد الصحة او الاقامة بقدره اي بقدر ما فات فلو فات عنه عشرة ايام
وعاش بعده عشرة ايام ولم يقض فدى وارثه عشرة ايام فالظرف متعلق عاش لا فدى
كما توهم والا اي لم يعش بعد بقدرها فقدر بها اي فدى وارثه بقدر الصحة والاقامة فلو
فات عنه عشرة وعاش بعده خمسة ولم يقض فدى الخمسة عندهم في الكافي والهداية ان هذا
هو الصحيح وعن الطحاوي ان هذا قول محمد رح واما عندهما فيلزمهما قضاء جميع ما فات
وان قدر على صوم يوم بهذا الحلق في عدة من الكتب لكن المذكور في شرح الطحاوي
انه يلزم قضاء الجميع عندهما ان لم يصم فيها قدر وفرط وان صام فيه وان لم يفرط
حتى مات لا يلزم قضاء ما بقي وهكذا في شرح الزاهدي ولا يخفى ان هذا اقرب في المسائل
ان الصحيح هو ان الخلاف سواء نذر المريض او اندر ان يصوم شهرا وصام بر او مات
ولم يصم قضا وشهر حلافا لمحمد رح وشرط الوجوب الفدية على الوارث الا بصاء حلافا للشافعي رح
على ما في المحرر ولو لم يوص وتبرع الوارث جاز وعلى هذا الخلاف الزكوة والفدية الا بصاء بها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)